دور المؤشرات الاقتصادية والوعود والتوقعات في نتائج الانتخابات التركية عام2015م

حسين ألبتكين*

ملخص: تجادل هذه المقالة أن السياق الاقتصادي لانتخابات 7 يونيو اختلف إلى حد كبير في انتخابات 1 نوفمبر العامة. أولاً، كان الاقتصاد محور الاهتمام في إنتخابات يونيو، إلا أنّ الأمر اختلف في نوفمبر بسبب تصاعد المخاوف الأمنية. ثانيًا، كانت مؤشرات الاقتصاد الكلي في تركيا غير مبشّرة قبل انتخابات يونيو، إلا أن زيادة معدلات النمو قبل انتخابات الإعادة في نوفمبر، نتيجة جهود حزب العدالة والتنمية– أنعشت الآمال وضخّت التفاؤل بالأداء الاقتصادي الجيد لحزب العدالة والتنمية. ثالثاً، بعثت أحزاب المعارضة رسائل اقتصادية إيجابية للناخبين في انتخابات يونيو، وتجنب حزب العدالة والتنمية هذا الأسلوب في يونيو، ثم التحق بالركب بعد رؤيته ردود الأفعال الإيجابية للناخبين تجاه الوعود الاقتصادية. جعلت هذه الفروق الثلاثة بين السياقات الاقتصادية لانتخابات يونيو ونوفمبر حزب العدالة والتنمية أكثر جاذبية للناخبين في نوفمبر.

* جامعة إسطنبول شهير، تركيا

The Role of Economic Indicators, Promises and Expectations in the Turkish Electoral Results in 2015

HÜSEYIN ALPTEKİN*

ABSTRACT This article argues that the economic context of June 7th and November 1st General Elections differed to a great extent. First, while the economy was central in the June elections, its prominence was shadowed in November by rising security concerns. Second, while Turkey's macroeconomic indicators were pretty unpromising prior to the June elections, increasing growth figures before November, with the help of the AK Party's presentation of it, revived the public's optimism about the AK Party's economic performance. Third, in the June elections, the opposition parties plied the electorate with positive economic messages. The AK Party avoided this trend in June but joined the populist camp after seeing the voters' positive reactions to economic promises. These three differences between the economic contexts of the June and November elections made the AK Party more appealing to voters in November.

*İstanbul Şehir University, Turkey

رؤية تركية

2016 - (5/1)

123 - 103

المقدمة

بعد انتخابات يونيو 2015 لم يستطع حزب العدالة والتنمية، وحزب المعارضة الرئيس: حزب الشعب الجمهوري التوصل إلى اتفاق بشأن تشكيل حكومة ائتلافية بصورة ناجحة، ودعا البرلمان لإجراء انتخابات مبكرة، وشُكِّلت حكومة انتخابات مؤقتة لحكم البلاد

لاحظنا خلال انتخابات 7 يونيو و1 نوفمبر العامة التي جرت مؤخرًا في تركيا تغيرًا كبيرًا في القرارات الانتخابية للناخب التركي في فترة زمنية قصيرة، بلغت حوالي خمسة أشهر. في البداية، حصل حزب العدالة والتنمية على 40.87 في المئة من الأصوات الصحيحة في انتخابات يونيو؛ أي انخفضت نسبة التصويت له بمعدل 9 نقاط مقارنة بأدائه في الانتخابات العامة السابقة عام 2011، وبهذه النتائج خسر حزب العدالة والتنمية الحق في تشكيل حكومة الحزب الواحد للمرة الأولى منذ عام 2002، فقد وصل الحزب إلى السلطة بعد فوزه في انتخابات 3 نوفمبر 2002 العامة، وازدادت أصواته في السباقين الانتخابيين التاليين في عام 2007 وعام 2011، ومن ثَمّ كانت انتخابات يونيو 2015 غير عادية للجمهور الذي كان معتادًا على رؤية انتصارات حزب العدالة والتنمية سهلة من حيث توزيع المقاعد البرلمانية، وترسيخ مكانته كحزب مهيمن على مر سنوات[1].

بعد انتخابات يونيو 2015 لم يستطع حزب العدالة والتنميةAK Parti، وحزب المعارضة الرئيس: حزب الشعب الجمهوري (CHP) التوصل إلى اتفاقٍ بشأن تشكيل حكومة ائتلافية بصورة ناجحة، ودعا البرلمان لإجراء انتخابات مبكرة، وشُكِّلت حكومة انتخابات مؤقتة لحكم البلاد. استطاع حزب العدالة والتنمية بعد خمسة أشهر فقط من انتخابات يونيو أن يزيد من أصواته، لتصل إلى 49.5 في المئة في انتخابات 1 نوفمبر 2015، بزيادة 9 نقاط؛ أي حوالي

خمسة ملايين صوت، فما سبب هذا التحول الجذري في السلوك الانتخابي للناخبين؟ ماذا جعل هؤلاء الملايين الخمسة يغيرون اختياراتهم، ويصوتون لصالح حزب العدالة والتنمية؟

تتناول هذه المقالة دور الاقتصاد في انتخابات يونيو ونوفمبر العامة في تركيا، وتجادل أن السباقين الانتخابيين، من حيث السياق الذي أجريا فيه، ومحددات نتائجهما- تختلف إلى حد كبير فيما يتعلق بالعامل الاقتصادي، وقد أدّى هذا الفرق دورًا كبيرًا في نتائج انتخابات يونيو ونوفمبر، فالاقتصاد التركي بشكل عام كان في اتجاه تنازلي في انتخابات يونيو، إلا أن بعض المؤشرات، مثل تحسن ميزان الحساب الجاري بعض الشيء، وبعض المؤشرات الأخرى، مثل معدل النمو، أنعشا آمال الناخبين قبيل انتخابات نوفمبر، هذه المؤشرات الإيجابية، بالإضافة إلى عجز الأحزاب عن تشكيل حكومة ائتلافية في الفترة الانتقالية عادت بالنفع على حملة حزب العدالة والتنمية قبل انتخابات نوفمبر التي صوّرت الحزب باعتباره الخيار الواقعي الوحيد لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في البلاد، بعبارة أخرى، كان حزب العدالة والتنمية الخيار الأول، إن لم يكن الأوحد، بالنسبة للناخبين الذين يريدون رؤية حكومة فاعلة، ولابد أن تكون -لأسباب تخمينية- حكومة الحزب الواحد. وقد ركز حزب العدالة والتنمية بشكل كبير على الاقتصاد (بل أبعد من ذلك، انصب اهتمامه على تحسين الأوضاع الاقتصادية الفردية للمواطنين، وبشكل أقل على مؤشرات الاقتصاد الكلي)، ولا شك أن الاقتصاد عامل توضيحي مهم لخسارة الحزب بعض الأصوات في انتخابات يونيو، وعودة تلك الأصوات في انتخابات نوفمبر.

وفيما يتعلق بالفروق بين السباقين الانتخابيين من حيث الاقتصاد- أولًا تجدر الإشارة إلى أن الاقتصاد كان قضية مركزية في انتخابات يونيو (خاصة بالنسبة لأحزاب المعارضة)، في حين أنه كان ثانويًّا بسبب تصاعد المخاوف الأمنية، وتلك المتعلقة بالهوية قبل انتخابات نوفمبر[2]. ثانيًا، في حين كانت مؤشرات الاقتصاد الكلي في تركيا غير مبشّرة إلى حد كبير قبل انتخابات يونيو ارتفع معدل النمو أعلى مما كان متوقعًا قبل انتخابات نوفمبر. وهكذا أحيت أرقام النمو هذه، التي عرضتها وسائل الإعلام الرئيسة لحزب العدالة والتنمية تفاؤل الجمهور بشأن الأداء الاقتصادي الحالي لحزب العدالة والتنمية[3].

الفرق الأخير بين العمليتين الانتخابيتين فيما يتعلق بالاقتصاد ظهر في الحملات الانتخابية لحزب العدالة والتنمية الحاكم في مواجهة أحزاب المعارضة، فقد قاوم حزب العدالة والتنمية قبل انتخابات يونيو إعجاب الجماهير بالوعود الانتخابية لأحزاب المعارضة، وبدلًا من ذلك، أكّد الانضباط المالي والمخاوف المتعلقة بالميزانية في حملته الانتخابية. في الواقع، لم يكن الاقتصاد محور اهتمام الحملة الانتخابية لحزب العدالة والتنمية في يونيو، بل أولى الحزب اهتمامه بقضايا أخرى، ومن أبرز وعود حزب العدالة والتنمية مقترح التحول من النظام البرلماني القائم منذ زمن طويل في البلاد إلى النظام الرئاسي[4]، لكن الحزب تحول إلى الاقتصاد في حملته الانتخابية في نوفمبر، وعلاوة على ذلك انضم الحزب إلى أحزاب المعارضة، لا بالتركيز على الاستقرار الاقتصادي فقط، بل أيضًا بقطع الوعود بإجراء تغييرات سياسية حول إعادة التوزيع التي من شأنها أن تحابي فئات الدخل المنخفض والمتوسط، وأزعم أن هذه الاختلافات الثلاثة بين انتخابات يونيو ونوفمبر أدّت دورًا كبيرًا في فوز حزب العدالة والتنمية في نوفمبر.

صورة الاقتصاد التركي قبل انتخابات يونيو ونوفمبر على التوالي

يبدو أن الاقتصاد كان من بين العوامل الرئيسة المحددة لنتائج الانتخابية في يونيو، إن لم يكن العامل الأساسي، ويبدو أن: (أ) تآكل المعجزة الاقتصادية التركية بعد عام 2001 في أعقاب الأزمة المالية العالمية عام 2008، (ب) والتركيز المتزايد لأحزاب المعارضة على الاقتصاد في حملاتها الانتخابية، (ج) وبحث الناخبين عن بدائل جديدة لحزب العدالة والتنمية لتحسين أوضاعهم والرفاهية الاقتصادية الفردية والوطنية في تركيا- رسم صورة النتائج الانتخابية في 7 يونيو.

كما أُصلِحت التغييرات الهيكلية والنظام المصرفي الهش الذي كان أحد الأسباب الرئيسة وراء الأزمة الاقتصادية في تركيا عام 2001، بل أُصلِح النظام المالي بأكمله في البلاد، بعد تولي حزب العدالة والتنمية الحكم في أواخر عام 2002.

كثيرًا ما يشار إلى الاقتصاد التركي بعد عام 2001 على أنه قصة نجاح[5]، من ناحية، كانت لهذه القصة علاقة بالتغييرات الجذرية التي طرأت على الهيكل الاقتصادي للبلد، ومن ناحية أخرى، لاقت الاستثمارات العامة العملاقة والسياسات الاجتماعية إعجاب المواطنين أكثر من أي وقت مضى، كما أُصلِحت التغييرات الهيكلية والنظام المصرفي الهش الذي كان أحد الأسباب الرئيسة وراء الأزمة الاقتصادية في تركيا عام 2001، بل أُصلِح النظام المالي بأكمله في البلاد، بعد تولي حزب العدالة والتنمية الحكم في أواخر عام 2002.

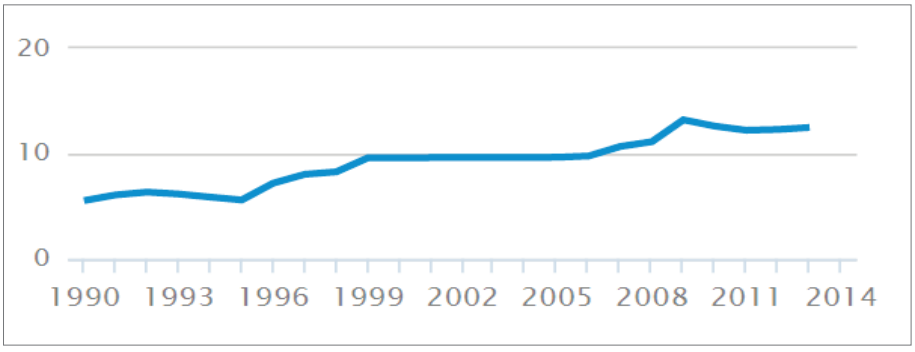

الشكل 1: الإنفاق الاجتماعي العام في تركيا بوصفه نسبة من إجمالي الناتج المحلي[7]

أما ما يتعلق بالاستثمارات العامة، وبخاصة البنية التحتية الوطنية، فمن المؤكد أن حكومات حزب العدالة والتنمية تستطيع الوصول إلى ملايين الناخبين، حيث أصبحت هذه الاستثمارات أدلة ملموسة على أداء حزب العدالة والتنمية في النهوض بالبلاد، ففي فترة ما بعد عام 2002 زادت شبكة الطرق السريعة في تركيا بأكثر من 15.000 كيلومتر، وتضاعف عدد المطارات إلى 50 مطارًا في البلاد، وانتشرت مؤخرًا المجمّعات السكنية الراقية، ومراكز التسوق في كل مدينة من المدن الكبرى[8].

وقد كان لمشروع الإسكان أهمية خاصة من بين مشروعات البنية التحتية، فوفقًا لهيئة تخطيط الدولة[9]، يعدّ ربط قطاع البناء والتشييد بأكثر من 200 من القطاعات الأخرى المتصلة به– هو محرك القاطرة في تركيا[10]. وقد أسهم إلى جانب دوره الاقتصادي الكلي في دفع معدلات النمو أيضًا، حيث كان لقطاع البناء والتشييد دور مهمّ في الحفاظ على قاعدة الدعم الانتخابي لحزب العدالة والتنمية بين الأسر المنخفضة والمتوسطة الدخل. شيدت هيئة التنمية العمرانية التركية (TOKİ) 43145 وحدة سكنية في 19 عامًا قبل صعود الحزب إلى السلطة في عام 2002، وانتهت من بناء نصف مليون منزل من عام 2002 إلى عام 2011[11]، وبالنظر إلى أن أكثر من 80 في المئة من مشروعات TOKİ مخصصة لذوي الدخل المتوسط والمنخفض وبخطط طويلة الأجل ومنخفضة الفائدة وتدفع بأسعار معقولة[12]– فقد استفاد من سياسة إسكان حزب العدالة والتنمية الملايين من الناس، واستطاع الحزب جذب أصوات تلك الملايين، ومن هنا يأتي السؤال: لماذا لم يستمر تأثير هذه السياسات الإيجابية في انتخابات يونيو 2015؟

على الرغم من برامج المساعدة الاجتماعية الطويلة الأمد لحزب العدالة والتنمية ومشروعات البنية التحتية ومشروعات التشييد العملاقة، إلا أن الأزمة المالية العالمية عام 2008، ونقص الأموال، والمؤشرات المحلية المتغيرة– أثارت التساؤلات حول الاستقرار على المدى الطويل في تركيا، وأثارت المخاوف بشأن مستقبل الاقتصاد التركي، ويبدو أن تركيا قبيل انتخابات يونيو 2015 وقعت في فخ الدخل المتوسط، مثل العديد من البلدان الأخرى في مستوى التنمية الاقتصادية[13]، ولم يكن بإمكان تركيا الهروب من التباطؤ الاقتصادي العالمي لمعدلات النمو في فترة ما بعد 2008، فتوقعت التقديرات أن معدل نمو سيزيد قليلًا عن 3 في المئة عام 2015[14]. وبالنظر إلى أن الناخبين يميلون إلى التصويت لصالح أي حزب من خلال النظر إلى أدائه في الماضي القريب بدلًا من تذكُر فترات أبعد، فإن بيانات النمو في 2015 كانت صادمة مقارنة بالسنة التي قبلها، ففي حين كان معدل النمو في تركيا 4.87 في المئة في الربع الأول (من يناير إلى مارس) من عام 2014، انخفض هذا الرقم إلى 2.5 للفترة نفسها من عام 2015 قبيل انتخابات يونيو[15]، وبعبارة أخرى، كانت ذاكرة الناخبين مليئة بتباطؤ المسار الاقتصادي مؤخرًا في البلاد مع تباطؤ معدلات النمو، بدلًا من أرقام النمو التي تحققت في السنوات السابقة. حتى لو بدا أن معدلات النمو للمواطنين العاديين عادية للمواطنين العاديين، وأن الكثيرين قد لا يتابعون الأخبار حول بيانات النمو في الآونة الأخيرة، إلا أن معدل النمو الاقتصادي واضح بسبب النمو أو الانكماش الصناعي والإنتاجي والاستهلاكي، والاستثمارات، وما إلى ذلك، وكلها تشكل إجمالي معدل النمو.

على الرغم من برامج المساعدة الاجتماعية الطويلة الأمد لحزب العدالة والتنمية ومشروعات البنية التحتية ومشروعات التشييد العملاقة، إلا أن الأزمة المالية العالمية عام 2008، ونقص الأموال، والمؤشرات المحلية المتغيرة- أثارت التساؤلات حول الاستقرار على المدى الطويل في تركيا.

لم يكن معدل النمو المتباطئ المؤشر الوحيد على هذه الإشكالية مع اقتراب انتخابات يونيو، فبينما تراوح إجمالي الناتج المحلي للفرد في تركيا حول 10 آلاف دولار منذ عام 2010، فإن معدل البطالة في البلاد ارتفع إلى 11 في المئة، مرة أخرى متضاعفًا بعد سنوات من انخفاض معدلات التضخم في ظل حكومات حزب العدالة والتنمية[16] كما هو مبين في الجدول رقم1، مثل هذه الصورة أيقظت مخاوف الناخبين، ليس فقط بشأن استمرار إستراتيجية التنمية الاقتصادية لتركيا بركائزها الثلاث: (انخفاض أسعار الفائدة، ومشروعات البنية التحتية الرفيعة المستوى، والتنمية السكنية السريعة)، ولكن أيضًا بشأن الأوضاع الاقتصادية الفردية الخاصة بهم[17].

العام	إجمالي الناتج المحلي (مليار دولار أمريكي)	إجمالي الناتج المحلي للفرد (دولار أمريكي)	النمو (النسبة المئوية)	التضخم (النسبة المئوية)	البطالة (النسبة المئوية)	العجز في الميزانية (النسبة المئوية)	العجز في الحساب الجاري (النسبة المئوية)
2002	231	3.492	6.2	29.7	10.8	-11.2	-0.3
2004	390	5.775	9.4	9.3	10.8	-5.4	-3.7
2005	482	7.036	8.4	7.7	10.6	-1.5	-4.6
2006	526	7.597	6.9	9.7	10.2	-0.5	-6.1
2007	649	9.247	4.7	8.4	10.3	-1.6	-5.9
2008	742	10.444	0.7	10.1	11.0	-1.8	-5.7
2009	617	8.561	-4.8	6.5	14.0	-5.5	-2.2
2010	732	10.079	9.2	6.4	11.9	-3.6	-6.2
2011	774	10.444	8.8	10.4	9.8	-1.3	-9.7
2012	786	10.497	2.2	6.2	9.2	-2.2	-6.0
2013	823	10.822	4.2	7.4	9.7	-1.2	-7.9
2014	800	10.404	2.9	8.2	10.9	-1.3	-5.7

الجدول1: مؤشرات الاقتصاد الكلي السنوية في تركيا[18]

كانت هذه التغييرات التي طرأت على الاقتصاد الكلي للبلاد نماذج مصغرة في الحياة اليومية للمستهلكين الأفراد والعمال والمستثمرين في تركيا، كما أظهرت شركة بحوث عادل جور صاحبة التقديرات الأكثر دقة حول نتائج انتخابات يونيو ونوفمبر، أنه قبل أشهر من انتخابات يونيو، كانت إجابة 55 في المئة من الجمهور على السؤال: "ما أهم مشكلة تواجهها تركيا؟" هي الاقتصاد والفقر، وحلت نسبة البطالة في المركز الثاني بعد الاقتصاد والفقر، ثم المسألة الكردية والإرهاب. وأشار البحث نفسه أيضًا إلى أن نظرة الناس لنجاح حزب العدالة والتنمية كانت في انخفاض[19]، ومع اقتراب انتخابات يونيو، ضعفت في نظر البعض قدرة حزب العدالة والتنمية على الإقناع في شكل الوعود الاقتصادية، وإن لم يكن هؤلاء غالبية الناخبين، وقدر خبراء اقتصاديون أن حزب العدالة والتنمية سيكون لاعبًا محوريًّا في السياسة التركية لفترة أخرى، طالما ظل قطاع كبير من الناخبين راضين عن أوضاعهم الاقتصادية[20]، وبينما كان الناخبون غير راضين قبل انتخابات يونيو للأسباب المبينة أعلاه- أظهرت فترة ما بعد الانتخابات أن المستقبل الاقتصادي سيكون أسوأ من الوضع الراهن نظرًا لعدم قدرة البرلمان على تشكيل حكومة ائتلافية.

تغير التصور العام حول أداء حزب العدالة والتنمية في السياسات الاقتصادية وآفاق بدائله في أعقاب انتخابات يونيو كما يبين الجدول رقم2، ففي حين كان معدل النمو بطيئًا بمعدل 2.5 في المئة في الربع الأول من عام 2015، ارتفع هذا الرقم إلى 3.8 في المئة (0.7 نقطة أعلى من التوقعات) في الربع الثاني، والذي فاجأ العديد من المحللين ارتفاع معدل النمو بأعلى من ذلك ليبلغ 4 في المئة في الربع الثالث (يوليو إلى سبتمبر). والذي جعل نتائج الربع الثالث مميزة هو أنه في حين كانت معدلات النمو في الربعين الأولين من 2015 أقل من معدلات النمو المماثلة من العام السابق إلا أن معدلات النمو في الربع الثالث من عام 2015 تجاوزت في الواقع أكثر من ضعف معدل النمو من الفترة الزمنية نفسها من السنة الماضية، ووفقًا للدراسات[21] يبدو أن هذا التغيير الإيجابي في أرقام النمو، بانعكاساته على الحياة اليومية للملايين- أنعش آمال الجمهور حول الأداء الاقتصادي لحكومة حزب العدالة والتنمية مرة أخرى.

مع اقتراب انتخابات يونيو، ضعفت في نظر البعض قدرة حزب العدالة والتنمية على الإقناع في شكل الوعود الاقتصادية، وإن لم يكن هؤلاء غالبية الناخبين، وقدر خبراء اقتصاديون أن حزب العدالة والتنمية سيكون لاعبًا محوريًّا في السياسة التركية لفترة أخرى.

السنة	الربع	إجمالي الناتج المحلي بالأسعار (مليون ليرة تركية)	النسبة المئوية لمعدل النمو	إجمالي الناتج المحلي بالأسعار ($ مليون)	النسبة المئوية لمعدل النمو	إجمالي الناتج المحلي الثابتة بالأسعار	النسبة المئوية لمعدل النمو
	١	411 084	15.5	185 883	-6.7	29 469	5.1
	٢	427 781	10.5	202 184	-4.1	30 925	2.4
	٣	462 509	10.7	214 106	0.5	33 604	1.8
	٤	445 989	9.7	196 828	-1.6	32 131	2.7
2014	سنويًا	1 747 362	11.5	799 001	-2.9	126 128	2.9
	١	444 593	8.2	181 078	-2.6	30 211	2.5
	٢	482 384	12.8	180 699	-10.6	32 091	3.8
	٣	518 637	12.1	184 169	-14.0	34 934	4.0
2015	٩ أشهر	1 445 614	11.1	545 946	-9.3	97 235	

الجدول2: بيانات إجمالي الناتج المحلي خلال الربع الثالث: يوليو-سبتمبر 2015[22]

وثمة مؤشر آخر على الأداء الاقتصادي الوطني، وهو العجز في الحساب الجاري الذي يعدّ مشكلة البلاد المزمنة، فمن المثير للاهتمام أن أرقام العجز في الحساب الجاري انخفضت أيضًا في صيف عام 2015، ونظرًا لمعدلات هبوط النفط الخام في الأسواق العالمية وانخفاض تكلفة الواردات التركية جاءت بيانات العجز في الحساب الجاري لصيف 2015 بأقل النسب، بفارق كبير عن العام السابق[23]، ووفقًا لبيانات البنك المركزي التركي قبل الانتخابات انخفض عجز الحساب الجاري لشهر أكتوبر 2015 إلى 2.176 مليون دولار أمريكي مقارنة مع الشهر نفسه من العام السابق، وكما رأينا في الشكل2 انكمش عجز الحساب الجاري في تركيا إلى 5.44 في المئة من إجمالي الناتج المحلي في الربع الثالث من عام 2015، وكان الرقم 5.74 في الربع السابق من عام 2015، وكان 5.91 في نفس الربع من العام السابق.

ومع ذلك، ينبغي أن يُذكر أن هذا التحسن الطفيف في ميزان الحساب الجاري للبلاد هو أبعد ما يكون عن علاج مشكلة العجز المزمنة في الحساب الجاري.

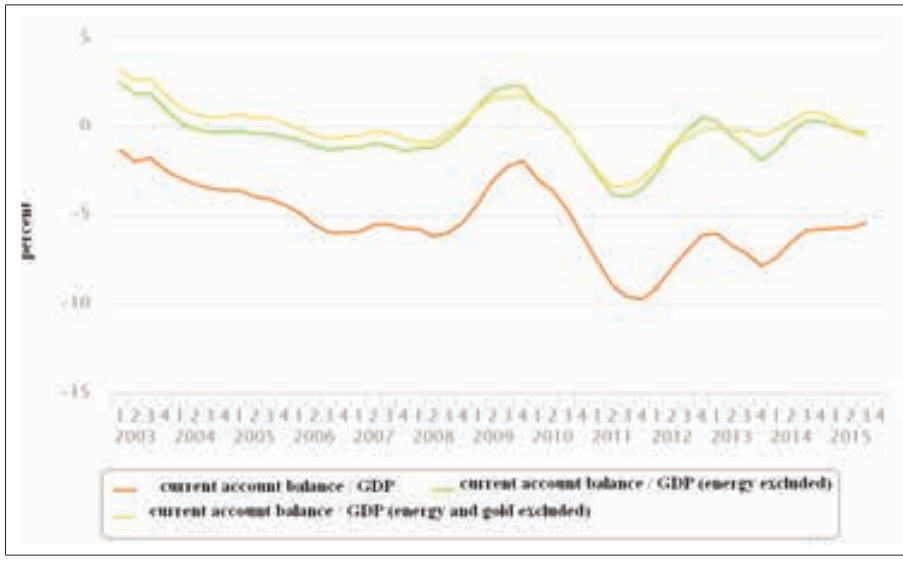

الشكل 2: عجز الحساب الجاري إلى إجمالي الناتج المحلي في تركيا[24]

وعلى الرغم من الانخفاض السريع في أسعار الليرة التركية مقابل الدولار واليورو بين انتخابات يونيو ونوفمبر (كما هو موضح أدناه في الشكل 4)[25] فإن عدم حدوث تحسن كبير في ميزان الحساب الجاري[26]، والمشكلات الرئيسة الأخرى: من مشكلة البطالة، إلى الضغوط التضخمية ومعدلات النمو في كل ربع من عام 2015 مرة أخرى- جعلت حزب العدالة والتنمية ذا مصداقية، وقادرًا على صنع السياسة الاقتصادية في أعين الناخبين. وكما هو مبين في الشكل (3) كان الرأي العام حول أداء حكومة حزب العدالة والتنمية في السياسات الاقتصادية في انخفاض قبل انتخابات يونيو، في حين أنه ارتفع وقت قيادة حزب العدالة والتنمية للحكومة المؤقتة قبيل انتخابات الإعادة في نوفمبر.

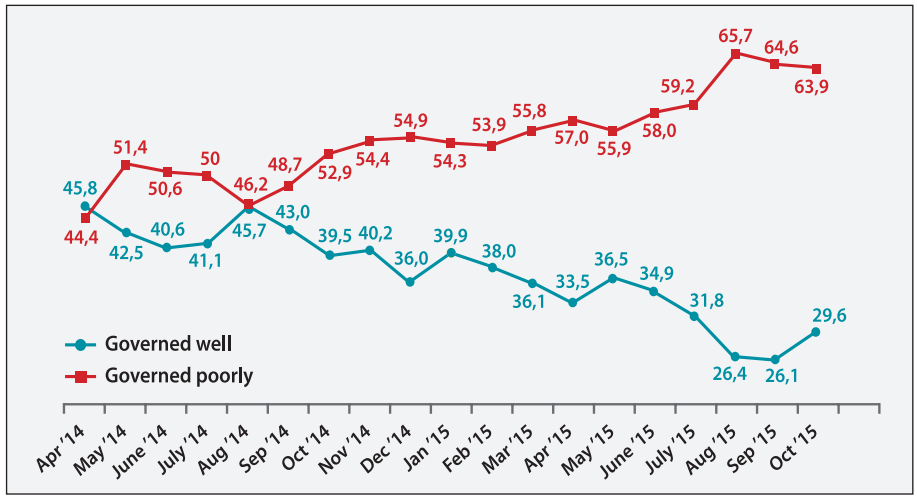

الشكل (3): "هل تعتقد أن الاقتصاد يدار بشكل جيد أو سيئ في الوقت الحاضر؟" الرسم البياني من أبريل 2014 إلى أكتوبر 2015[27].

يبدو أن الناخبين رأوا أن حزب العدالة والتنمية هو أساس النجاح في قضايا مثل النمو الاقتصادي، وأن أحزاب المعارضة مسؤولة عن الإخفاق في مسائل مثل انخفاض قيمة الليرة التركية خلال فترة خمسة الأشهر بين انتخابات يونيو ونوفمبر. تمتع حزب العدالة والتنمية بهذه المكانة في أعين الناخبين بشأن المؤشرات الجيدة للنمو الاقتصادي، وأُلقِي اللوم على أحزاب المعارضة حول ضعف المؤشرات، مثل معدل هبوط الليرة التركية (كما هو موضح في الشكل 4)، وهذا دليل واضح على نجاح إستراتيجية الحملة الانتخابية لحزب العدالة والتنمية. كما أن عدم القدرة على تشكيل حكومة ائتلافية بعد انتخابات يونيو أوضح مرة أخرى أن حزب العدالة والتنمية هو الحل الواقعي الوحيد لمعالجة مشكلة الحكومة الحالية، وقد عاد هذا الوضع بالنفع على الحملة الانتخابية لحزب العدالة والتنمية، التي صورت الحزب باعتباره الممثل الوحيد القادر على الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والسياسي في البلاد.

يبدو أن الناخبين رأوا أن حزب العدالة والتنمية هو أساس النجاح في قضايا مثل النمو الاقتصادي، وأن أحزاب المعارضة مسؤولة عن الإخفاق في مسائل مثل انخفاض قيمة الليرة التركية خلال فترة خمسة الأشهر بين انتخابات يونيو ونوفمبر.

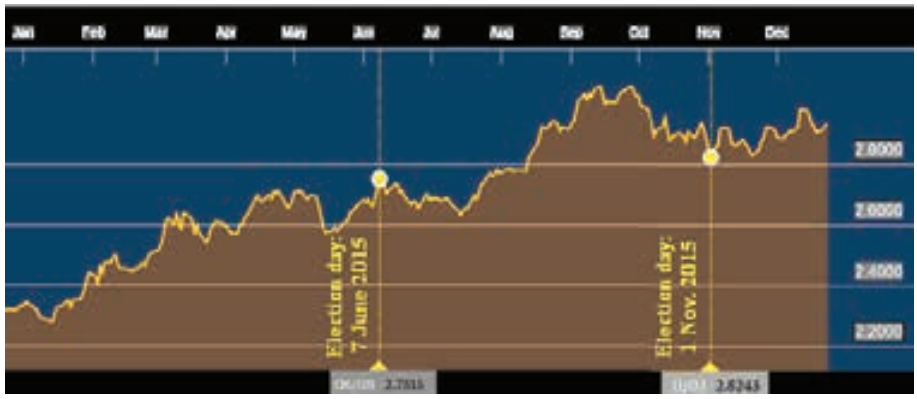

الشكل 4: الليرة مقابل الدولار في القترة بعد انتخابات يونيو ونوفمبر 2015[28]

سياسة الوعود الاقتصادية للأحزاب السياسية في الحملات الانتخابية عام 2015

كان الاقتصاد ساحة المعارك الانتخابية التي سبقت انتخابات 7 يونيو، فقد خصصت الأحزاب الرئيسة جميعًا وقتًا طويلًا من الخطب أمام الجماهير خلال التجمعات الانتخابية، ومن البث على شاشات التلفزيون والتصريحات الانتخابية والصحفية- للقضايا الاقتصادية، ووظفوا لذلك مختلف الأدوات الإعلامية المكتوبة والمرئية، وكان الجدل الرئيس خلال الحملات الانتخابية بين حزب العدالة والتنمية الحاكم وأحزاب المعارضة يتعلق بالاقتصاد، فمن جهة أكد حزب العدالة والتنمية أن الاقتصاد يسير بشكل جيد، وأن البلاد بحاجة إلى فترة أخرى من حكم الحزب الواحد من أجل الاستقرار السياسي والاقتصادي، ومن ناحية أخرى قالت أحزاب المعارضة في حملاتها الانتخابية إن الأداء الاقتصادي العام للبلد في تراجع، ويحتاج إلى تحول وإصلاح جذري بقيادة حكومة جديدة بمنظور جديد للمسائل الاقتصادية. باختصار، رسم الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة صورتين مختلفتين جذريًّا للوضع الاقتصادي في البلاد.

وثمة فرق آخر بين حزب العدالة والتنمية وأحزاب المعارضة يتعلق بما يسمى "الشعبوية الاقتصادية"، ففي حين أبقى حزب العدالة والتنمية وعوده ضمن نطاق معقول، ذهبت أحزاب المعارضة منحى بعيدًا، إذ وعدت بزيادة كبيرة في الحد الأدنى للأجور، وبمزايا اجتماعية واقتصادية أخرى -سنناقشها فيما يأتي- من شأنها أن تؤثر في جزء كبير من المجتمع.

أما الفرق الثالث بين حزب العدالة والتنمية وأحزاب المعارضة فهو ترتيب أولويات القضايا الاقتصادية المختلفة، ففي حين أكد حزب العدالة والتنمية بشكل مستمر الاستثمارات في البنية التحتية على نطاق واسع، أكدت أحزاب المعارضة اتهاماتها الموجهة للحكومة بالفساد وسوء استخدام الموارد العامة، وهذا يقودنا إلى خروج عن المألوف فيما يتعلق بالحملات الانتخابية للأحزاب المعارضة، فبينما اختلفت أحزاب المعارضة جوهريًّا في كل المجالات السياسية، بدءًا من مسألة الهوية إلى السياسة الخارجية[29]، نجدها اتفقت إلى حد بعيد فيما يتعلق بالأجندات الاقتصادية، وكان كل من نبرة أحزاب المعارضة محتوى كلامها مماثلًا تمامًا من حيث الوعود المتعلقة بالاقتصاد.

قدم حزب العدالة والتنمية برنامجًا اقتصاديًّا طويلًا في 63 صفحة في انتخابات يونيو، حمل عنوان "اقتصاد مستقر وقوي، وكان شعار انتخابات الحزب، إذ وضع الحزب مفهوم الاستقرار في بؤرة اهتمام حملته الانتخابية، ووعد باستمرار الاستقرار الاقتصادي والنمو المتزايد من الاستثمارات في مشروعات البنية التحتية على نطاق كبير؛ من مطارات جديدة عملاقة، إلى جسور تربط آسيا وأوروبا، وكانت الإستراتيجية الرئيسة للحزب تذكير الناخبين بالوضع السيئ للاقتصاد الكلي قبل سنوات حكم حزب العدالة والتنمية، وأكّد كلّ من التصريحات العلنية لساسة حزب العدالة والتنمية وأدوات حملة الحزب التضخم المرتفع للغاية (كما هو موضح في الشكل 5)، وأسعار الفائدة، وضعف البنية التحتية في السنوات التي سبقت حكم حزب العدالة والتنمية.

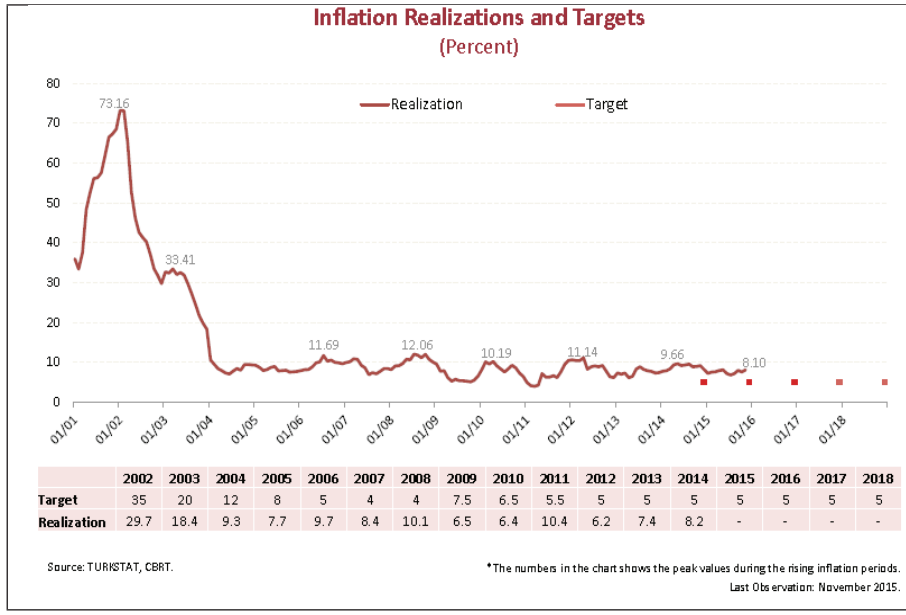

	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
Target	35	20	12	8	5	4	4	7.5	6.5	5.5	5	5	5	5	5	5	5
Realization	29.7	18.4	9.3	7.7	9.7	8.4	10.1	6.5	6.4	10.4	6.2	7.4	8.2	-	-	-	-

Source: TURKSTAT, CBRT.

*The numbers in the chart shows the peak values during the rising inflation periods.
Last Observation: November 2015.

الشكل 5: بيانات التضخم الواقعي والمتوقع خلال سنوات حزب العدالة والتنمية[30]

ونظرًا لخسارة الاقتصاد التركي بعد عام 2008 إنجازاته الهائلة، نتيجة نقص معدلات النمو، والتقلبات في معدلات التضخم والبطالة، وهبوط الليرة التركية مقابل الدولار واليورو، وارتفاع العجز في الحساب الجاري- رأى حزب العدالة والتنمية ضرورة وعد الناخبين بمزيد من الإصلاحات الهيكلية للتغلب على المشكلات الاقتصادية المتفاقمة في البلاد، وكان أحد هذه الأهداف زيادة حصة قطاع الإنتاج والتصنيع من إجمالي الناتج المحلي، ومن ثَمّ خفض اعتماد البلاد على المنتجات المستوردة، ومع ارتفاع معدلات التضخم، وعد الحزب بالتمسك بالسياسات النقدية المستقرة للتعامل مع هذه المشكلة. وبسبب واردات تركيا المتزايدة، فإن العجز في الحساب الجاري كان التحدي الأكبر لحكومات حزب العدالة والتنمية المتتالية منذ عام 2002. لذلك، بالإضافة إلى زيادة الإنتاج المحلي، وعد الحزب أيضًا باتخاذ تدابير لزيادة معدلات الادخار في البلاد من أجل التعامل مع مشكلة العجز في الحساب الجاري.

وبينما اعترف حزب العدالة والتنمية بالمشكلات التي يعاني منها الاقتصاد، مثل عجز الحساب الجاري، فإنه شدد على ضرورة تعزيز الإنتاج المحلي، وخلق ماركات تجارية معترف بها دوليًا، وكذلك تقليل التركيز على المشكلات المتعلقة بتوزيع الثروة التي كانت في مركز اهتمام الحملات الانتخابية للأحزاب المعارضة. وفي حين انتقدت أحزاب المعارضة سوء إدارة حكومة حزب العدالة والتنمية المزعوم للمسائل الاقتصادية الكلية، اهتمت بقدر أكبر بمسألة التوزيع. وأحد الأمثلة البارزة على الانقسام الواقع بين الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة ينطوي على الوعود بالنظر فيما يتعلق بالحد الأدنى للأجور، إذ وعد حزب الشعب الجمهوري، وحزب الحركة القومية ، وحزب الشعوب الديمقراطي بزيادات كبيرة في الحد الأدنى للأجور في تصريحاتها الانتخابية، ففي حين وعد حزب الحركة القومية بجعل الحد الأدنى للأجور 1400 ليرة تركية شهريًا إذا ما وصل إلى سدة الحكم- زاد حزب الشعب الجمهوري الحد الأدنى إلى 1500 ليرة تركية، وحزب الشعوب الديمقراطي إلى 1800 ليرة تركية.

وتناولت أحزاب المعارضة أيضًا مشكلة أخرى متوغلة في الاقتصاد التركي، هي العدد المتزايد للعمال المتعاقدين الذين يعملون لدى رجال الأعمال وليس لديهم أمن وظيفي على المدى الطويل، والتأمين الصحي الذي يدفعه صاحب العمل، و ضمان التقاعد، وكُشِف عن أن عدد العمال المتعاقدين هو مليون و300 ألف عامل[31]، ومع ذلك، تشير التقديرات إلى أن الأرقام الحقيقية أكبر مما تبين الأرقام الرسمية، وقد وعدت أحزاب المعارضة الثلاثة الرئيسة الناخبين بإنهاء نظام العمال المتعاقدين"، ووعدوهم بالأمن الوظيفي، والضمان الاجتماعي، وتوفير وظائف على المدى الطويل، بدءًا من الوظائف العامة[32]. وقطعت أحزاب المعارضة مزيدًا من الوعود للجماهير بشأن التحويلات النقدية المشروطة لكبار السن، والطلاب، والأسر ذات الدخل المنخفض أو المعدومة، والوقود المدعوم لقطاع الزراعة. في الواقع، سياسات إعادة التوزيع هذه وغيرها من برامج المساعدة للفئات ذات الدخل المنخفض والمتوسط زادت بشكل كبير من حيث الحجم والنوع خلال سنوات حكم حزب العدالة والتنمية[33]، ولكن أحزاب المعارضة وعدت بمواصلة زيادة كمِّ المساعدات ونوعيتها، وإنشاء برنامج للمساعدة الشاملة أيضًا.

أكد حزب العدالة والتنمية خلال حملته الانتخابية أن الانتقادات والوعود الانتخابية لأحزاب المعارضة ما هي إلا مجرد دعاية لكسب أصوات الناخبين، وأوضح أنه الحزب الأكثر انضباطًا وجدية ومسؤولية، ولا يتبع سياسات انتخابية على المدى القصير، ولكن على المدى الطويل، من أجل المصالح الاقتصادية الوطنية، وصرح زعيم الحزب السابق الرئيس أردوغان أن أحزاب المعارضة يعرفون أنهم لا يستطيعون الفوز في الانتخابات وتشكيل الحكومة، ومن ثَمّ لا يترددون في قطع الوعود الانتخابية السخية[34]، كما بيّن الحزب موقفه بالقول: "لم نسعَ أبدًا

لكسب الشعبية عن طريق الاقتصاد، ولن نفعل ذلك أبدًا. ونحن لن نحيد عن الانضباط المالي، وسننفذ السياسات النقدية بشكل حاسم".

أكد حزب العدالة والتنمية خلال حملته الانتخابية أن الانتقادات والوعود الانتخابية لأحزاب المعارضة مجرد دعاية لكسب أصوات الناخبين، وأوضح أنه الحزب الأكثر انضباطًا وجدية ومسؤولية، ولا يتبع سياسات انتخابية على المدى القصير.

في انتخابات يونيو، رشحت أحزاب المعارضة: حزب الشعب الجمهوري، وحزب الشعوب الديمقراطي، وحزب الحركة القومية- أسماء كبيرة لتولي ملف الاقتصاد حال فوزها بالانتخابات وتشكيل الحكومة المقبلة[35]. وفي انتخابات يونيو، توقفت أحزاب المعارضة وللمرة الأولى عن التركيز على المناقشات "الوهمية" والمجردة حول مستقبل العلمانية في تركيا، ففي الغالب ركزت الأحزاب على الاقتصاد، وكان أبرز البرامج لحزب الشعب الجمهوري- هو "مشروع تركيا المركزي" الذي يهدف إلى بناء "مدينة عملاقة" في وسط الأناضول بين عامي 2020 و2035 لتكون بمثابة مركز للإنتاج والخدمات اللوجستية الدولية، ووفقًا لبرنامج حزب الشعب الجمهوري، فإن هذا المشروع سيسهم في الاقتصاد التركي بقيمة 147 مليار دولار سنويًّا، ويوفر 2.2 مليون فرصة عمل جديدة في البلاد[36].

تحول الملايين من الناخبين بعيدًا عن حزب العدالة والتنمية الحاكم في انتخابات يونيو، واتجهوا نحو أحزاب المعارضة بسبب الرسائل الاقتصادية الإيجابية، والوعود الاقتصادية السخية، وبعد خيبة أمله بسبب نتائج انتخابات يونيو غيّر حزب العدالة والتنمية بشكل جذري إستراتيجية حملته، وبالأخذ بعين الاعتبار هذا الدرس أعاد الحزب توجيه حملته الانتخابية في نوفمبر وزاد من الرسائل الاقتصادية الإيجابية والوعود للناخبين، ويظهر أكثر الأمثلة الملموسة على هذا التحول في وعود حزب العدالة والتنمية بشأن الحد الأدنى للأجور، ففي حين لم ينضم الحزب إلى أحزاب المعارضة في محاولة زيادة الحد الأدنى للأجور في حملة يونيو- وعد بزيادة الحد الأدنى للأجور إلى 1300 ليرة تركية في حملة شهر نوفمبر[37]. كما استهدف الحزب الناخبين الشباب، الذين هم الضحايا الرئيسون لارتفاع معدلات البطالة، وبالنظر إلى أن حزب العدالة والتنمية لم يكن ناجحًا في جذب الناخبين الشباب مقارنة مع الأحزاب الأخرى في انتخابات يونيو- أولى الحزب الناخبين الشباب اهتمامًا أكبر خلال حملة انتخابات نوفمبر[38]، إذ وعد حزب العدالة والتنمية بدعم رواد الأعمال من الشباب من خلال تزويدهم بالائتمان غير المشروط لمشروعاتهم، وقال زعيم الحزب ورئيس الوزراء داود أوغلو قبيل انتخابات نوفمبر إن حزبه سيزيد من المنح الدراسية للطلاب، وسيلغي ديون التأمين الصحي العام للشباب العاطلين عن العمل. وتعدّ مثل هذه الوعود أعظم الوعود الاقتصادية للحزب في تاريخه[39].

باختصار، كما هو مبين في الجدول3 تعلّم حزب العدالة والتنمية درسًا من نتائج انتخابات يونيو، واكتشف ضعف وعوده الاقتصادية في الانتخابات، لذا أحجم الحزب في حملة شهر نوفمبر عن تركيزه على المشروعات السياسية الكبرى، مثل التحول إلى النظام الرئاسي، وأكد الانضباط المالي والميزانية، وقطع على نفسه وعودًا أكثر سخاء، وأصبح هذا التحول نحو الاقتصاد بالرسائل الإيجابية والوعود المقطوعة عاملًا رئيسًا في فوز حزب العدالة والتنمية في انتخابات نوفمبر.

	حزب العدالة والتنمية في انتخابات 7 يونيو	حزب العدالة والتنمية في انتخابات ١ نوفمبر	أحزاب المعارضة في انتخابات 7 يونيو و ١ نوفمبر
تصوير الاقتصاد الوطني	الاستقرار وأقل الخسائر جراء الأزمة المالية العالمية	نفس الشيء مثل انتخابات يونيو	التدهور الاقتصادي نتيجة سوء إدارة الاقتصاد
مضمون الوعود	استمرار الاستثمارات في مشروعات البنية التحتية الواسعة النطاق وإجراء إصلاحات هيكلية	نفس ما جرى في انتخابات يونيو، مع إضافة زيادة الحد الأدنى للأجور، وبعض المزايا الاجتماعية	زيادات كبيرة في الحد الأدنى للأجور، وبعض المزايا الاجتماعية، والقضاء على الفساد وسوء توزيع الثروة
لهجة الوعود	لهجة حذرة في الغالب لا تتعارض مع الأجندة الاقتصادية النيوليبرالية	أكثر شعبية من حملة يونيو	لهجة شعبية
وزن الاقتصاد في الحملة الانتخابية	أحد القضايا المركزية	القضية المركزية	أكثر بروزًا من الحملات الانتخابية السابقة، ولاسيما انتخابات يونيو

الجدول3: الاختلافات بين الوعود الاقتصادية لحزب العدالة والتنمية الحاكم وأحزاب المعارضة في انتخابات 7 يونيو و1 نوفمبر

تأثير الاقتصاد في نتائج الانتخابات

يمكن القول إن انتخابات 7 يونيو تأثرت بالاقتصاد بشكل أكبر من الانتخابات السابقة[40]. في الواقع، ليس من المفاجأة، أن نتائج أي انتخابات غالبًا ما تتحدد وفقًا للوضع الاقتصادي العام للبلد؛ حتى إنه يقال إن الاقتصاد يحدد النتائج الانتخابية بدقة كبيرة جدًّا[41]. إن حزب العدالة والتنمية وصل إلى السلطة في أعقاب الانتخابات التي جرت في نوفمبر 2002 مع أنه تشكل حديثًا بعد أن أطاحت الأزمة الاقتصادية الحادة في العام السابق له بالأحزاب الرئيسة في الحكومة الائتلافية السابقة؛ حيث أخفق كل من الحزب الديمقراطي اليساري، وحزب العمل القومي وحزب الوطن الأم في تخطي عتبة الـ10 في المئة اللازمة لدخول البرلمان. ويجادل تشارك أوغلو ويلدرم[42] أن التقييمات العامة بشأن أداء السياسات الاقتصادية لحزب العدالة والتنمية لا تزال مرتفعة بشكل مطرد، وقد تحسنت مع مرور الوقت، مما أدى إلى زيادة الدعم الانتخابي للحزب خلال انتصاراته الانتخابية المتتالية.

وحلت بتركيا كارثة اقتصادية أخرى في عام 2008، لكنها هذه المرة كانت على نطاق عالمي، أدت إلى انخفاض أصوات حزب العدالة والتنمية إلى 38.39 في المئة؛ أي بخسارة 3.5 نقطة في الانتخابات المحلية عام 2009، ولحقت هزة شديدة بالاقتصاد التركي في السنوات التالية، وأدت إلى خسارة مماثلة في انتخابات 2015، ووفقًا للدراسات المسحية

لتشارك أوغلو وإيتاتش[43] – اعتقد 56 في المئة من الناخبين أن الاقتصاد أهم مشكلة للبلد. وفي حين كان الاقتصاد دائماً مصدر قلق للناخبين، إلا أن أهم نتيجة لهذه الدراسة هي توضيح ما يميز انتخابات 7 يونيو عن غيرها من الانتخابات السابقة فيما يتعلق بموقف الناخبين بشأن الاقتصاد والأحزاب السياسية، وبناء عليه، فإنه في حين رأى الناخبون في الانتخابات السابقة أن حزب العدالة والتنمية يمكنه فقط المساعدة في تخفيف حدة المشكلات الاقتصادية العميقة في البلاد، إلا أن هذه المرة نُظِر إلى أحزاب المعارضة على أنها هي الحل للمشكلات الاقتصادية في تركيا.

ووفقًا لاستطلاعات الرأي العام الكبرى شعر الناخبون الأتراك بوجود اتجاه تنازلي في الأوضاع الاقتصادية الفردية، واستمرت مستويات ثقة المستهلكين في الانخفاض في الأشهر الخمسة الأخيرة التي سبقت انتخابات 7 يونيو[44]، ويستنتج كلّ من أقارجا وتانسل في تحليلهما للانتخابات المحلية والبرلمانية من 1950 إلى 2004 أن الناخبين الأتراك يأخذون بعين الاعتبار أداء الحكومة في السياسات الاقتصادية، ولكن لا ينظرون إلى الوراء أبعد من عام واحد[45]، ويبدو أن هذا الاستنتاج صحيح بالنسبة لانتخابات 7 يونيو أيضًا.

إذن تحسنت بيانات النمو في الربع الثالث، وظهر تأثيرها في اللقاءات الاقتصادية اليومية، وأدّى مثل هذا التغيير الإيجابي دورًا مهمًّا في استعادة حزب العدالة والتنمية أصواته في

انتخابات نوفمبر، ولكن الأهم من ذلك، في الفترة الانتقالية بين الدورتين الانتخابيتين، ومع تصاعد الهجمات الإرهابية والإخفاق في تشكيل حكومة ائتلافية، واشتعال السياسة الدولية- زادت شكوك المواطنين حول مستقبل الاقتصاد التركي إذا لم يتمكن حزب العدالة والتنمية من تشكيل حكومة الحزب الواحد.

الخاتمة

حددت هذه الدراسة السياق الاقتصادي للانتخابات العامة في يونيو ونوفمبر على أساس التحليل الوصفي للمؤشرات الاقتصادية الكلية، وتحليل الإستراتيجيات الانتخابية للأحزاب الكبرى فيما يتعلق بالاقتصاد والرؤى، من خلال بيانات استطلاعات الرأي والتوقعات الاقتصادية، وهكذا حاولت هذه الدراسة توضيح السياق الاقتصادي للانتخابات من دون الوقوع في فخ الاختزال الاقتصادي.

نخلص في ضوء المناقشة السابقة إلى أن الاتجاه التنازلي لبعض المؤشرات الاقتصادية قبيل انتخابات يونيو قاد ملايين الناخبين إلى تحويل ميولهم بعيدًا عن حزب العدالة والتنمية والتصويت لصالح لأحزاب المعارضة، إذ ركزت أحزاب المعارضة على الاقتصاد أكثر مما فعلت في الماضي، ولم تنتقد الحكومة فحسب، بل شددت أيضًا على برامجها الاقتصادية، وأرسلت رسائل إيجابية للناخبين في حملاتها الانتخابية في يونيو، ومع اقتراب انتخابات نوفمبر بدا أن كل شيء هادئ على الجبهة الاقتصادية، ففي حين واصلت الليرة التركية هبوطها إلى مستوى قياسي أمام الدولار واليورو كان الاقتصاد بعيدًا عن صفحات الصحف الأولى، فقد طغت مسألة إنهاء حزب العمال الكردستاني لفترة وقف إطلاق النار التي استمرت سنتين ونصف السنة، وتجدد الصراع بين قوات الأمن وحزب العمال الكردستاني- على مناقشات الاقتصاد، ومع ذلك اتضح للناخبين أن هناك حاجة إلى حكومة قوية في مثل هذه البيئة الهشة للحفاظ على اقتصاد قوي وثابت، وأثرت الأرقام الاقتصادية المتغيرة بشكل إيجابي، ولاسيما زيادة معدلات النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى دور حزب العدالة والتنمية في الاقتصاد،ليس فقط من حيث الوعود فيما يتعلق بسياسة الاقتصاد الكلي ولكن أيضًا الاقتراحات السياسة الاقتصادية التي تمس مباشرة حياة المواطنين الأفراد- أثّرت في الناخبين، وجعلتهم يتحولون تجاه حزب العدالة والتنمية مرة أخرى في انتخابات نوفمبر.

الهوامش والمراجع:

1. يقال إن الانتصارات الانتخابية للحزب كانت سهلة فقط من حيث النتائج الانتخابية في مواجهة الأحزاب الأخرى. لكن في أعقاب العمليات الانتخابية عانى الحزب أوقاتًا عصيبة جدًّا. فقد كان على وشك الحظر من قبل المحكمة الدستورية في عام 2008. ونجا من ذلك المصير بفارق صوت واحد فقط في المحكمة الدستورية: (صوّت 5 أعضاء في المحكمة من بين 11 عضوًا على إغلاقه). لمناقشة دور الحزب المهيمن حزب العدالة والتنمية انظر:

M. Müftüler-Bac and F. Keyman, "The Era of Dominant-party Politics," Journal of Democracy, Vol. 23, No. 1 (2012), pp. 8599-; and H. Ete, M. Altınoğlu, and G. Dalay, "Turkey under the AK Party Rule: From Dominant Party Politics to the Dominant Party System," Insight Turkey, Vol. 17, No. 4 (2015).

2. للاطلاع على تحليل مفصل للاختلافات الانتخابية بين السباقين فيما يتعلق بمسألة الهوية. انظر:

T. Köse, "Kurds, Alevis and Conservative Nationalists: Identity Dynamics of the June and November 2015 General Elections of Turkey," Insight Turkey, Vol. 17, No. 4, (2015).

3. على سبيل المثال. شدّد علي باباجان الذي كان مسؤولًا عن الاقتصاد خلال معظم سنوات حزب العدالة والتنمية بعد عام 2002 على أن حالة عدم اليقين السياسي بعد انتخابات يونيو كانت تؤثر في تركيا سلبًا. ولكن مع اقتراب انتخابات نوفمبر. ومع تحسن الاقتصاد مرة أخرى في عهد الحكومة المؤقتة بقيادة حزب العدالة والتنمية- أثر هذا التحسن بشأن تحقيق الاستقرار في النتائج الانتخابية في نوفمبر. انظر:

Babacan: Son Bir Ayda Pozitif Ayrıştık," HaBertürk, (27 OctoBer 2015), retrieved27" December 2015, fromhttp://www.haberturk.com/ekonomi/Borsa/haber/1145358-Babacan-son-1-ayda-pozitif-ayristik.

4. حتى لو أُطلِق عليه عادة اسم نظام برلماني. في الواقع يبدو أن نظام تركيا الحالي أقرب إلى شبه الرئاسي. كما يجادل E. Özbudun "Presidentialism vs. Parliamentarism in Turkey," Policy Brief 1,(2012).

5. على سبيل المثال يطلق تنر بركسوي على المسار الاقتصادي لتركيا بعد 2001 «قصة نجاح نادرة» ولاسيما موقفها في مواجهة صندوق النقد الدولي. انظر:

Turkey as a 'Success Story for the Troubled IMF," Hurriyet Daily News, (27" December 2015), retrieved 27 December 2015 from http://www.hurriyetdailynews.com/turkey-a-success-story-for-the-troubled-imf.aspx?pageID=238&nid=47180. Economy analyst Alexandra Jarosiewicz, while cautioning about the future trajectory, acknowledges that "Turkey's economy has become synonymous with success and well-implemented reforms." See, "Turkey's Economy: A Story of Success with an Uncertain Future," OSW, 6 November 2013, retrieved 27 December 2015 from http://www.osw.waw.pl/en/publikacje/osw-commentary/2013-11-06/turkeys-economy-a-story-success-uncertain-future.

6. للاطلاع على المزيد انظر:

C. Bergman and M. Tafolar,"Combating Social Inequalities in Turkey through Conditional Cash Transfers (CCT)?" Paper submitted for the 9th Global Labour University Conference,Inequalitywithin and among Nations: Causes, Effects, and Responses, 15. -17.05.2014, Berlin School of Economics and Law, availaBle at http://www.gloBal-labour-university.org/fileadmin/GLU_conference_2014/papers/Bergmann_Tafolar.pdf, retrieved 25 December 2015; and A.Y. Elveren and S. Dedeoğlu, 2000'ler Türkiye'sindeSosyalPolitikaveToplumsalCinsiyet [Social Policy and Gender in Turkey in the 2000s], (İstanbul: İmgeKitaBeviYayınları, 2015).

7. Social Expenditure Database (SOCX), OECD,availaBlefromhttp://www.oecd.org/social/expenditure.htm, retrieved 3 January 2016.

8. D. Dombey, "Six Markets to Watch: Turkey," Foreign Affairs, Vol. 11, (11 August 2015), retrieved 24 December 2015 from https://www.foreignaffairs.com/articles/turkey/2013-12-06/six-markets-watch-turkey.

9. İnşaat, :2013-DPT- Devlet PlanlamaTeşkilatı, "Dokuzuncu Kalkınma Planı, 2007 Mühendislik - Mimarlık, Teknik Müşavirlikve Müteahhitlik Hizmetleri ÖzelİhtisasKomisyonu Raporu,"Yayın, No: 2751, ÖİK: 698, (Ankara: DPT, 2007).

10. O. Balaban, "The negative effects of the construction Boom on urban planning and the environment in Turkey: Unraveling the role of the public sector," Habitat International, Vol. 36, No. 1 (2012), pp. 26-35.

11. للاطلاع على البيانات: http://www.toki.gov.tr/kurulus-ve-tarihce, retrieved 14 December 2015.

12. http://www.toki.gov.tr/App Resources/UserFiles/files/FaaliyetOzeti/ozet.pdf, retrieved 14 December 2015.

13. The middle-income trap, according to Breda Griffith. See, "Middle-income Trap," Frontiers in Development Policy,Raj Nallari, Shahid Yusuf, Breda Griffith, Here, Bredarefersto .43-Rwitwika Bhattacharya (Eds.), World Bank, 2011, pp. 39 a situationwhere By a middle-income country fails to accomplish its transition to a high-income economy due to reasons such as rising costs and declining competitiveness. For a discussion of the middle income trap, see S. Aiyar, et al. "Growth Slowdowns and the Middle-income Trap,"International Monetary and H. Kharas and H. Kohli, "What;(2013),71-Fund Working Papers,No. 13 Is the Middle Income Trap, Why Do Countries Fall into It, and How Can It Be Avoided?," Global Journal of Emerging Market Economies, Vol. 3, No. 3 (2011), pp. 281-289.

The IMF has dropped its estimates for Turkey's growth rate in 2015 from3.4to 3.1. Seehttp://www.Bloomberght.com/haBerler/haBer/1763983-imf-turkiyenin-2015-Buyume-tahminini-dusurdu, retrieved 11 August 2015.

14. The IMF has dropped its estimates for Turkey's growth rate in 2015 from 3.4 to 3.1. See http://www.bloomberght.com/haberler/haber/1763983-imf-turkiyenin-2015-Buyume-tahminini-dusurdu, retrieved 11 August 2015.

15. http://www.tuik.gov.tr/PreHaBerBultenleri.do?id=18728, retrieved 11 DecemBer 2015.

16. وصل معدّل التضخم إلى 6.16 في المئة في عام 2012، وهو أدنى معدل للتضخم في تركيا منذ عام 1968.

17. للاطلاع على الارقام انظر:

D. Dombey, "Turkey: A Flagging Growth Story," Financial Times, 18 May 2015, available at http://www.ft.com/cms/s/0692061/c0-f988-11e4-ae65-00144feaB7de.html#axzz3iW6zg2gK, retrieved 11 August 2015.

18. M. Eğilmez, 2015, "AKP'ninEkonomide 12 Yılı,"retrieved 23 December مقتبس من akpnin-ekonomide-13-yl.html./04/2015 fromhttp://www.mahfiegilmez.com/2015 Inflation data corrected with the TCMB data on http://www.tcmb.gov.tr/wps/4d7a13fa1f45/RemarksG09_12_2015.-9f90-wcm/connect/efc2fBcc-ca6e-4573 pdf?MOD=AJPERES, retrieved 24 December 2015. Bold rows indicate the parliamentary election year.

19. http://www.internethaber.com/sonuclari-Bilen-adam-adil-gurden-muthis-tahminler-751724h.htm, retrieved 15 DecemBer 2015.

20. Cem Başleventand Hasan Kirmanoğlu, "Economic Voting in Turkey: Perceptions, Expectations, and the Party Choice," Research and Policy on Turkey, Vol. 1, No. 1 (2015).

21. على سبيل المثال، يجادل علي أفارجا أن الناخبين يضعون آمالًا كبيرة على النمو أكثر من التضخم في اتخاذ قرارات التصويت. انظر:

A. Akarca, "Inter-electionvoteswingsfortheTurkishrulingparty: Theimpact of economi cperformanceandotherfactors," Equilibrium, Vol. 6, No. 3 (2011), pp. 7-25.

22. المعهد التركي للإحصاء، Turkish Statistical Institute, Data on Gross Domestic Product, III. Quarter 2015.See: http://www.tuik.gov.tr/PdfGetir.do?id=18730,retrivedon 14 December 2015.

23. وفقًا لبيانات البنك المركزي لشهر أكتوبر عام 2015 قبل الانتخابات انخفض العجز لشهر أكتوبر 2015 إلى 2.176 مليون دولار أمريكي مقارنة مع الشهر نفسه من العام السابق.

24. Translated from the Central Bank of Turkey figure available at http://www.tcmb.gov.tr/wps/wcm/connect/TCMB+TR/TCMB+TR/Main+Menu/Para+Politikasi/Interaktif+Grafikler/Cari+islemler+dengesi.

25. The USD/TL parity rose from 2.75 on the election day of June 7 to 2.85 on the election day of November 1st. It was highest on SeptemBer 14th with a value of 3.06.

26. البنك المركزي التركي

4BBf-9a9f-2ce620d011df/-http://www.tcmb.gov.tr/wps/wcm/connect/8ae2c7c6-bea2, ODRapor_20152.pdf?MOD=AJPERES&CACHEID=ROOTWORKSPACE8ae2c 4BBf-9a9f-2ce620d011df, retrieved 14 DecemBer 2015.-7c6-Bea2

27. Translated from Metropoll Research Company's public poll figure, available at https://pbs.twimg.com/media/CRa6pSgU8AI-51r.jpg.

28. Bloomberg's 2015 USD/TL parity table with minor modifications.See مقتبس من Bloomberg, (23 DecemBer 2015), retrieved 23 December 2015fromhttp://www.Bloomberg.com/quote/USDTRY:CUR.

29. بالنسبة لحزب الشعب الجمهوري انظر:

Yusuf Gökmen and TanjuTosun, "November 1 Elections and CHP : An Evaluation on Political Deadlock," Insight Turkey, Vol. 17, No. 4 (2015); for the MHP, see ŞükrüBalcı and Onur Bekiroğlu, "The Nationalist Action Party (MHP) in the General and Early Elections on June 7 and 1 November, 2015," Insight Turkey Vol. 17, No. 4 (2015); for the HDP, seeVahap Coşkun,, "HDP Torn Between Violence and Politics," Insight Turkey Vol. 17, No. 4 (2015); For a comparison of all the major competing parties in the June and November elections with regard to their take on the identity question during the electoral process, see Köse (2015).

30. 4d7a13fa1f45/-9f90-http://www.tcmb.gov.tr/wps/wcm/connect/efc2fbcc-ca6e-4573 RemarksG09_12_2015.pdf?MOD=AJPERES,retrieved 14 December 2015.

31. http://www.milliyet.com.tr/1-36-milyon-taseron-calisiyor-gundem-1975085/, retrieved 11 August 2015

32. يمكن ملاحظة هذا الوعد في التصريحات الانتخابية للأحزاب المعنية. على سبيل المثال تصريحات حزب الشعب الجمهوري في انتخابات يونيو 2015، وحزب الحركة القومية، HDP June 2015 ;p.83 electiondeclaration, p.35.

33. ارتفع الإنفاق الاجتماعي من 1376 ليرة تركية في عام 2002 إلى 18216 ليرة تركية في عام 2011 خلال سنوات حزب العدالة والتنمية. انظر:

SeeUNICEF, "Turkey Office Social Policy Unit , Policiy Paper on Improving Conditional Cash Transfers Programme in Turkey," (2014), Policy paper available at http://sosyalyardimlar.aile.gov.tr/data/5429198a369dc32358ee29B9/Policy_Paper_on_Improving_Conditional_Cash_Transfers_Programme_in_Turkey.pdf, retrieved 24 December 2015. For a contraryperspective of theTurkishwelfa resystemcritisizing the commodification of thesystem, see ŞuleŞahin and Adem Y. Elveren, "Gender Gaps in the Individual Pension System in Turkey," in Saniye Dedeoglu and AdemYavuzElveren, eds. Gender and Society in Turkey:The Impact of Neoliberal Policies, Political Islam and EU Accession. Vol. 4,(IB Tauris, 2012).

34. المصدر:

http://haber.stargundem.com/siyaset/1473753-kuru-siki-atip-tutuyor.html, retrieved 11 August 2015.

35. على سبيل المثال رشح حزب الشعب الجمهوري سلين سايك بوكي التي شغلت منصب رئيس قسم الاقتصاد في جامعة بلكنت، وعملت مع صندوق النقد الدولي خبيرة اقتصادية، وبالبنك الدولي مستشارة... ورشح حزب الحركة القومية شخصية اقتصادية مهمة في انتخابات يونيو هو دورمش يلماز الرئيس السابق للبنك المركزي في تركيا. وكان مرشحو حزب الشعوب الديمقراطي شخصيات اقتصادية بارزة غالبيتهم من النقابات ومثلي النقابات، وقد زاد حزب العدالة والتنمية من عدد الشخصيات البارزة في الاقتصاد في انتخابات نوفمبر، أبرزهم علي باباجان الذي كان المسؤول عن الاقتصاد خلال سنوات حكومة حزب العدالة والتنمية المتتالية 2002-2015، رغم عدم ترشيحه في انتخابات يونيو بسبب وضع حد لترشح نوابه بثلاث فترات فقط. إن وجود باباجان مع شخصيات أخرى بارزة في الاقتصاد مثل محمد شيمشك وإبراهيم تورهان رفع من صورة حزب العدالة والتنمية فيما يتعلق بقدرات سياسته الاقتصادية. للاطلاع على التعليقات الإيجابية لعينة من المستثمرين الدوليين على عودة باباجان، انظر :

Isobel Finkel and Onur Ant, "Routed by Market, Turkey Puts OustedPolicy Guru Back on Bench," Washington Post, (22 September 2015).

36. لمناقشة الرسائل الاقتصادية الإيجابية لحزب الشعب الجمهوري في انتخابات يونيو، انظر:

E.A. Bekaroğlu, "7 Haziran Seçimlerinde CHP: Sosyal Demokrat Popülizm?," in Araftaki Seçim: Türkiye'de Siyasi Partiler ve Seçim Kampanyaları, edited By E.A. Bekaroğlu, (İstanbul: Vadi, 2015), pp. 107-158.

37. AK Parti 1 Kasım 2015 Genel Seçimleri Seçim Beyannamesi: Huzur ve İstikrarla Türkiye'nin Yol Haritası, p.115.

38. أكثر من ربع ناخبي حزب الحركة القومية في انتخابات يونيو تراوحت أعمارهم بين 18 و 28 عامًا. وكان دعم هذه الفئة العمرية لحزب العدالة والتنمية أقل بـ5 نقاط من حصة التصويت للحزب. وبينما شكل ناخبو حزب العدالة والتنمية الذين تزيد أعمارهم عن 44 عامًا 43 في المئة من الأصوات للحزب- كانت نسبة نفس الفئة 31 في المئة فقط لحزب الحركة القومية وحزب الشعوب الديمقراطي، انظر :

Haziran Sandık ve Seçmen Analizi," KONDA, (18 June 2015), p. 61.

39. على سبيل المثال استخدمت بعض وسائل الإعلام هذه العبارة في عنوانها الرئيس: «حزب العدالة والتنمية يقطع أهم وعوده في انتخابات 1 نوفمبر» "AKP, Tarihinin en Büyük Ekonomik Vaatlerini 1 Kasım için Yaptı."

T24, (4 OctoBer 2015), , retrieved 23 December 2015 from http://t24.com.tr/haber/akpnin-secim-Beyannamesi-Bugun-aciklaniyor,311746.

40. Erdal Tanas Karagöl and Nergis Dama, "Partilerin Vaatleri Seçim Sonuçlarını Nasıl Etkiler?," SETA, (2015).

41. Ali T. Akarca, "Analysis of the 2009 Turkish Election Results from an Economic -Voting Perspective," European Research Studies Journal, Vol. 13, No. 3 (2010),pp.3 38; Ali T.Akarca and Aysit Tansel, "Social and Economic Determinants of Turkish Voter Choice in the 1995 Parliamentary Election," Electoral Studies, Vol. 26, No. 3 (2007), pp. 633-647.

42. Ali Çarkoğluand KeremYıldırım "Election Storm in Turkey: What do the Results of June and November 2015 Elections Tell Us?" Insight Turkey, Vol. 17, No. 4 (2015).

43. Ali Çarkoğlu and SelimAytaç, "Public Opinion Dynamics Towards June 2015 Elections in Turkey," http://www.aciktoplumvakfi.org.tr/turkiye_kamuoyu_arastirmasi2015.php

44. Yavaşlayan Ekonomik Büyüme Seçmeni Etkiler Mi?," BBC, (29 May 2015), retrieved 11 August 2015 from http://www.bbc.com/turkce/ekonomi/2015/05/150529_secim_ekonomi_gs2015.

45. Ali T. Akarca and Aysit Tansel, "Economic Performance and Political Outcomes: An Analysis of the Turkish Parliamentary and Local Election Results Between 1950 and 2004," Public Choice Vol. 129, No. 1-2 (2006), pp. 77-105.